الحركات الإسلامية الفلسطينية وعملية التسوية السلمية (منظور عام)

سائد نبيه عاشور الغول

الملخص:

توحدت الحركات الإسلامية في فلسطين تجاه رؤيتها لعملية التسوية السلمية بين منظمة التحرير وإسرائيل، على الرفض المطلق لهذه العملية جملةً وتفصيلاً. واعتبرتها تنازلاً عن الحق الفلسطيني، وإعطاء إسرائيل شرعية لوجودها واحتلالها. ومنذ دخول هذه العملية حيز التنفيذ، فقد عارضت الحركة الإسلامية بكل أطيافها كل الاتفاقات المبرمة عن عملية المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية، وهاجمتها بأشكال مختلفة، سواء من خلال التصعيد العسكري ضد إسرائيل، أو دعوة الشعب الفلسطيني إلى مقاطعتها، والتحريض ضد المفاوض الفلسطيني، ووصفه بالمتنازل والمتخاذل عن حقوق شعبه، لدرجة اعتبار البعض أن الاتفاقيات السلام تقع في دائرة الحرام الشرعي، وامتناع بعض الحركات الإسلامية عن المشاركة في أي مؤسسة فلسطينية رسمية من إفرازات اتفاق أوسلو.

لقد رأت الحركات الإسلامية أن عملية السلام التي بدأت مع إسرائيل قد حققت للمشروع الصهيوني نجاحًا كبيرًا عندما عقد اتفاقية التسوية مع مصر أكبر وأقوى البلاد العربية، حيث تمكن من تحييدها وعزلها لسنوات عن محيطها العربي، مما هيأ لإسرائيل فرصة الاستفراد بشكل أفضل في تنفيذ مشروعها في المنطقة، فتضاعفت وتيرة الاستيطان والتهويد في الضفة والقطاع.

Abstract:

United Islamic movements in Palestine toward the vision of a peaceful settlement process between the Palestine and Israel, the absolute rejection of the process altogether. and deemed a waiver of the right of the Palestinian, Israel and giving legitimacy to its existence and occupation. Since the entry process into force, has opposed the Islamic movement in all spectra of all the agreements on the process of negotiations between Israel and Palestinian, and attacked in different ways, whether through military escalation against Israel, or to invite the Palestinian people to boycott it, and incitement against the Palestinian negotiator. to the extent considered by some to be the peace agreements fall within the legal no man's land, and the reluctance of some Islamic movements from participating in any official Palestinian institution of the Oslo Accords.

She saw the Islamic movements, the peace process that began with Israel has made to the Zionist project a great success when holding the settlement agreement with Egypt's largest and most powerful Arab countries, where he managed to neutralize and isolate it for years for its Arab, which maneuvered to Israel a chance singling out better in the implementation of its project in the region, doubled the pace of settlement in the West Bank and Gaza.

مشكلة البحث:

يمكن تلخيص مشكلة البحث في التناقضات التي تعيشها الحركات الإسلامية، وبالتحديد حركتي (حماس، والجهاد الإسلامي) من خلال انتقال حركة حماس من حركة مقاومة للاحتلال ومعارضة لاتفاقيات السلام الفلسطينية الإسرائيلية إلى موقع السلطة. من هنا فقد أثيرت مخاوف وتساؤلات حول مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، في إشارة للأثر الذي يمكن رصده.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الأثر الذي أحدثته الحركات السياسية الإسلامية (حماس والجهاد الإسلامي)، ويمكن أن تحدثه مستقبلاً على مسيرة المشروع الوطني الفلسطيني سواء كان إيجابًا أو سلبًا.

أهداف البحث:

١. تناول موقف الحركات الإسلامية من عملية التسوية السلمية.
٢. دراسة لحركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" وعملية التسوية.
٣. معرفة مدى العلاقة ما بين حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي".

وفي ضوء ذلك تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث:

المبحث الاول: الحركات الإسلامية وعملية التسوية السلمية منظور عام.
المبحث الثانى: حركة "حماس" وعملية التسوية.
المبحث الثالث: حركة "الجهاد الإسلامي" وعملية التسوية.
المبحث الرابع: العلاقة ما بين حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي".

المبحث الاول: الحركات الإسلامية وعملية التسوية السلمية منظور عام:

مفهوم مصطلح التسوية السلمية:

يحمل مصطلح التسوية السلمية معنى محاولة فض النزاع بين طرفين أو أكثر حول القضية مثار الخلاف بالطرق السلمية، وعادة ما تتم بقبول الأطراف لحلٍّ يوقعون عليه، ويلتزمون بتنفيذه، بناء على اتفاقية محددة. وليس شرطًا أن تكون التسوية السلمية "عادلة" أو حلاً "وسطًا"، إذ إنها تعكس في كثير من الأحيان موازين القوى، وحالات الانتصار والهزيمة، والضغوط الداخلية والخارجية. كما أن التسوية السلمية ليست بالضرورة حلاً دائمًا، إذ قد تلجأ إليها القوى المتصارعة لأخذ فسحة من

الوقت بانتظار تغير الظروف إلى الأفضل، من أجل فرض تسويات جديدة تعكس تغيُّر موازين القوى[١]. وفي رأي البعض أن هذا المصطلح قد يكون مُضللاً عندما يتعلق بالشأن الفلسطيني، فهي معاهدات بين غاصب محتل وبين شعب مقهور، وهي تعكس حالة استسلام من الطرف الضعيف إلى الطرف الأقوى[٢].

تحولات الصراع الفلسطيني:

شهد الصراع الدائر في فلسطين تحولاً ملحوظًا في الأسلوب المنتهج والأطراف المشكلة له فمن حيث أسلوب المواجهة، ثم العمل على ترجيح الخيار الدبلوماسي على حساب الخيار العسكري، وسعي المجتمع الدولي إلى تفضيل الأسلوب السلمي بتبني مفهوم السلام كمصطلح مناقض للحرب، وتم تداول عبارة "عملية السلام" للإشارة إلى عملية الجهود الدبلوماسية المبذولة للتوصل إلى تسوية بين أطراف الصراع[٣]

وتركزت عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية على قاعدة (الأرض مقابل السلام) والاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل كما ورد في اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣. ومنه اعترفت منظمة التحرير من خلال رسائل الاعتراف المتبادلة بينها وبين إسرائيل بحق الأخيرة في العيش بسلام وأمن، ووافقت على قراري مجلس الأمن رقم ١٨١، ٢٤٢، كما التزمت المنظمة بمسيرة السلام في الشرق الأوسط، وبالمشاركة في إيجاد حل سلمي ينهي الصراع بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي عن طريق المفاوضات حلاً وحيدًا يقضي في نهايته إلى إقامة دولة فلسطينية على الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ تعيش جنبًا إلى جنب مع دولة إسرائيل. في المقابل اعترفت إسرائيل بالمنظمة الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني[٤].

اتفاقية أوسلو:

توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ لم يؤد إلى إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، أو إحراز تقدم جوهري وحقيقي في القضايا الرئيسية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (القدس، اللاجئين، الحدود، المستوطنات وغيرها)، بل على العكس من ذلك، فقد أدت الإجراءات الإسرائيلية التي تلت التوقيع على الاتفاق إلى تعقيد فرص التوصل إلى حل يقوم على أساس دولتين لشعبين حيث تضاعف الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، وأعادت إسرائيل سيطرتها شبه الكاملة على

مناطق السلطة الفلسطينية الخاضعة إلى السيادة الفلسطينية، وتم تقطيع هذه المناطق بمئات الحواجز الإسرائيلية المنتشرة عليها، واستمر بناء الجدار العازل داخل المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، وازدادت وتيرة تهويد مدينة القدس وفرض وقائع ديموغرافية وجغرافية جديدة(٥).

الحركات الإسلامية والتسوية السلمية:

توحدت الحركات الإسلامية في فلسطين تجاه رؤيتها لعملية التسوية السلمية بين منظمة التحرير وإسرائيل، على الرفض المطلق لهذه العملية جملةً وتفصيلاً. واعتبرتها تنازلاً عن الحق الفلسطيني، وإعطاء إسرائيل شرعية لوجودها واحتلالها. ومنذ دخول هذه العملية حيز التنفيذ، فقد عارضت الحركة الإسلامية بكل أطيافها كل الاتفاقات المبرمة عن عملية المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية، وهاجمتها بأشكال مختلفة، سواء من خلال التصعيد العسكري ضد إسرائيل، أو دعوة الشعب الفلسطيني إلى مقاطعتها، والتحريض ضد المفاوض الفلسطيني، ووصفه بالمتنازل والمتخاذل عن حقوق شعبه، لدرجة اعتبار البعض أن اتفاقيات السلام تقع في دائرة الحرام الشرعي، وامتناع بعض الحركات الإسلامية عن المشاركة في أي مؤسسة فلسطينية رسمية من إفرازات اتفاق أوسلو.

لقد رأت الحركات الإسلامية أن عملية السلام التي بدأت مع إسرائيل قد حققت للمشروع الصهيوني نجاحًا كبيرًا عندما عقد اتفاقية التسوية مع مصر أكبر وأقوى البلاد العربية، حيث تمكن من تحييدها وعزلها لسنوات عن محيطها العربي، مما هيأ لإسرائيل فرصة الاستفراد بشكل أفضل في تنفيذ مشروعها في المنطقة، فتضاعفت وتيرة الاستيطان والتهويد في الضفة والقطاع(٦).

واعتبرت أن توقيع قيادة المنظمة على اتفاقات أوسلو (١٩٩٣)، وتوقيع الأردن على اتفاقات وادي عربة (١٩٩٤) قد أدخل المنطقة في أوضاع جديدة، وبدا أن الكيان الصهيوني أخذ بالتحول إلى كيان طبيعي في المنطقة.

لقد أوضحت الحركات الإسلامية الفلسطينية من خلال وثائقها وتصريحاتها أن عملية التسوية قد أضرت الشعب الفلسطيني، وحرمت الأمة العربية والإسلامية من تحرير فلسطين بكامل ترابها، فقد رأت أن انعكاسات هذه العملية السلمية تمثلت في(٧):

- تسويق الكيان الصهيوني ككيان طبيعي في المنطقة، له حق العيش ضمن حدود آمنة، أي حصول الكيان على "شرعية" فلسطينية – عربية.
- تكريس حالة التجزئة والقطرية والضعف في العالم العربي، وهي حالة لا يمكن أن يستمر الكيان الصهيوني بدونها.
- إسقاط قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بفلسطين كقرار تقسيم فلسطين، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرض ١٩٤٨.
- زيادة التوتر داخل الصف الفلسطيني، حيث توجد معارضة قوية واسعة للتسوية.
- قمع كافة الحركات الإسلامية والوطنية المعارضة للتسوية في البلاد العربية، وقطع الطريق عليها للوصول إلى الحكم وفق الطرق الدستورية.
- وهذا، سيؤدي تراجع مسار "الديمقراطية" والحريات في العالم العربي، مما سيحدث حالة احتقان وأزمات داخلية كبيرة.
- هناك احتمالات كبيرة أن تستمر البلاد العربي تدور في فلك التبعية للقرار السياسي الإسرائيلي.
- توفير ظروف أفضل للهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة حيث الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي، وفي الجانب الاقتصادي:
- سيستفيد الكيان الصهيوني من القدرات المالية الهائلة والإمكانات الاقتصادية التي لديه في محاولة السيطرة على اقتصاديات المنطقة.
- ستنتهي المقاطعة الاقتصادية العربية الإسلامية للكيان الصهيوني التي كلفته عشرات المليارات من الدولارات.

وبذلك هاجمت الحركات الإسلامية كل الاتفاقات الناتجة عن العملية السلمية، وعارضت كل الاجتماعات واللقاءات التفاوضية، ويأتي هذا الموقف الرافض متأثرًا بجملة من العوامل يمكن تصنيفها في مجموعتين رئيسيتين:

الأولى: تتعلق بمجموعة العوامل العقائدية الفكرية المتمثلة بالمحددات والأهداف الاستراتيجية للحركات الإسلامية، والثانية: تعود إلى الشروط المجحفة لعملية التسوية، والشك بجدوى التعامل مع السلطة الوطنية الفلسطينية[٨].

أ- أسباب الرفض (الفكرية العقائدية):

من خلال استقراء ومتابعة أدبيات وتصريحات الحركات الإسلامية، يتضح بشكل جلي أثر المحددات الفكرية والعقائدية على العلاقة مع إسرائيل، هذه المحددات الفكرية "الدينية" متأصلة ليس لدى المفكرين والمنظرين والمنتسبين للتيار الإسلامي وإنما تشمل جزءًا من القاعدة الشعبية المتدينة وهو ما يزيد من صعوبة تجاوزها، ويفرض على الحركات الإسلامية التزامها والتحرك في إطارها باعتبارها "المطلق" الذي يحرم تجاوزه، مما يعني أن القضية تصير في ضوء ذلك مسألة دينية "نصية" لا يجوز إخضاعها للتقديرات البشرية. وبالتالي فإن مشروع شامل لتحرير كل فلسطين، وإعادتها إلى سابق عهدها أيام مجد العرب والمسلمين وإلا فلا[٩].

وإن كانت التطورات عبرت عن تغيير ملحوظ وبالتحديد من قبل حركة "حماس" بعد تسلمها السلطة، وانفرادها بالحكم في قطاع غزة، ولو أن هذا التغيير لم يسفر حتى هذه اللحظة عن شكل العلاقة التفاوضية مع إسرائيل على الأرض. مع إدراك بعض مستشرفي مستقبل "حماس" بهذا التغيير[١٠]. يأتي هذا الموقف متأثرًا بجملة المحددات التي تم عرضها سابقًا، فالآيات والأحاديث العديدة التي تتحدث عن قدسية المكان، وامتيازه على غيره تفرض على الحركات الإسلامية موقفًا خاصًا تجاهه[١١]، "فأرض فلسطين بقدسها وأقصاها من بحرها إلى نهرها، أرض وقف إسلامي لا تملك أية جهة التنازل عن ذرة من ترابها"[١٢].

ب- الآثار السلبية للعملية السلمية (من وجهة نظر الحركات الإسلامية الفلسطينية):

إضافة إلى تلك الأسباب الدينية والمبدئية التي يُعلل بها رفض "الحركات الإسلامية إقامة علاقة مع إسرائيل، ورفض العملية السلمية، فهناك أسباب تتعلق بالشروط المترتبة على الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين وحسب "حماس" بالتحديد فإنها تتمثل في الآتي[١٣]:

١. الاتفاقات تتضمن التنازل عن جزء كبير من فلسطين لصالح الإسرائيليين، وحوالي ثلاثة أرباع الوطن.
٢. إبقاء السيادة الإسرائيلية على مجمل القضايا الحيوية كالحدود والمعابر والمناطق الاستراتيجية.

٣. الالتفاف على قضايا مهمة وجوهرية، مثل قضية القدس واللاجئين والمستوطنات.
٤. تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين من جميع أنحاء العالم.

بعد ذلك الاستعراض لأسباب رفض الحركات الإسلامية للعملية السياسية، يمكن معرفة ما إذا كان السبب الحقيقي يعود إلى أسس عقائدية، أم إلى الشروط المحيطة بعملية السلام ذاتها. فإذا كان السبب عقائديًا فهذا سيغلق الباب أمام أية محاولة من هذا النوع، وسيحكم عليها بالفشل مقدمًا، أما إذا كان الأمر يعود إلى بنود وشروط اتفاقية ما، فإن إدخال تعديلات ما عليها قد ينجح في دمج بعض الإسلاميين وخاصة "حماس"، وعليه فلابد من الاعتراف بوجود صعوبة حقيقية في تحديد السبب الحقيقي، والمباشر للرفض، فإن كان الخطاب موجهًا للقاعدة الإسلامية هناك في فلسطين أو خارجها، فإنه يتم التركيز على السبب العقائدي، وإن كان الحديث موجهًا للسياسيين، ولذوي الميول الأخرى ولدول العالم، فإنه يتم استخدام المبرر الثاني للرفض بذكر الشروط المجحفة للاتفاق.

بناء على ما سبق من استعراض لموقف التيار الإسلامي حول العملية السلمية نلحظ توافقًا واضحًا تجاه رفض عملية السلام والاتفاقات والمفاوضات التي تجرى بين وقت وآخر، وعلى الرغم من الاتفاق حول المبادئ والأسس والمحددات الفكرية تجاه عملية التسوية، فإن التأثير على خارطة العملية التفاوضية من قبل الحركات الإسلامية قد اختلف من حركة إلى أخرى، فنرى مثلاً أن موقف حزب التحرير الإسلامي والسلفية ظل محدودًا في إطار الرفض العام من خلال بعض التصريحات والحوارات الفكرية على عكس الموقف الذي تبنته حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" على الأرض من خلال كل الوسائل المتاحة سواء دعوية وشعبية وعسكرية.

المبحث الثانى: حركة "حماس" وعملية التسوية:

إن حركة "حماس" بجانب كونها حركة تحرر وطني فهي حركة إسلامية تنظر إلى أرض فلسطين كأرض "وقف إسلامي لا يصح التفريط بها أو بجزء منها، أو التنازل عنها أو عن جزء منها"، فالتفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين"[١٤].

وبالاستناد إلى هذا المبدأ فإنها تعارض أي مشاريع سياسية لحل القضية الفلسطينية تتضمن تنازلاً عن جزء من أرض فلسطين لإسرائيل، فهذه الأخيرة برأي "حماس" قد قامت بالاعتداء على فلسطين وتشريد أهلها واحتلال أرضهم، ومن هنا فإن مثل هذه المشاريع برأي "حماس" اعتراف بشرعية الاحتلال ووجوده وسيصير على إثره إلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية مع ما يترتب على ذلك من أخطار على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الدول العربية[١٥].

ثم إن الظروف التي يعيشها المجتمع الفلسطيني والعربي ومنذ حرب الخليج الثانية قد كرست اختلال موازين القوى لصالح إسرائيل، الأمر الذي يجعل أي تسوية سلمية في غير صالح الطرف الفلسطيني لأنها تأتي في ظل حالة من التفكك والتمزق الذي يعيشه العالم العربي[١٦]، الأمر الذي دفع الدول الكبرى وإسرائيل لتوظيف هذه الحال وفرض تسوية سلمية هي بمثابة تسوية الطرف القوي (إسرائيل) على الطرف الضعيف (الفلسطينيين والعرب)، ومن هنا يقول المتحدث باسم الحركة د. محمود الزهار "إننا ضد الاتفاقيات والمفاوضات التي وقعتها المنظمة وحركة فتح لأننا نعتقد أن ما حدث هو النتيجة الطبيعية لموازين القوى التي ليست لصالح الأمة وإنما لصالح إسرائيل"[١٧].

حماس ومشاريع التسوية السلمية:

تعتقد حركة حماس أن أخطر هذه المشاريع التي طرحت هي مشروع اتفاق غزة أريحا أولاً، والذي تم توقيعه في واشنطن في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م، بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وما تلاها من اتفاقيات حملت أسماء منها: القاهرة وطابا وشرم الشيخ وجنيف، وخارطة الطريق، فتأتي خطورة هذه الاتفاقيات من وجهة نظر حركة حماس أنها تحمل الاعتراف بإسرائيل وأن المنظمة لا تمثل كافة الشعب الفلسطيني من وجهة نظر حماس، ولكن ليس هنالك ما يحقق الأهداف النهائية للشعب الفلسطيني في هذه الاتفاقية[١٨].

حيث قامت "حماس" عقب التوقيع على اتفاق أوسلو بتبني موقفًا يقوم على النقاط التالية:

١- توعية الشعب الفلسطيني بخطورة التسوية والاتفاقيات الناجمة عنها.
٢- العمل على تكتيل القوى الفلسطينية المعارضة لمسيرة التسوية والاتفاقات الناجمة عنها، والتعبير عن موقفها في الساحات الفلسطينية والعربية والدولية.
٣- مطالبة القيادة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية بضرورة الانسحاب من المفاوضات مع الكيان الصهيوني، والتراجع عن اتفاق غزة – أريحا، الذي يهدد الهوية الوطنية في فلسطين والشتات في الحاضر والمستقبل.
٤- الاتصال بالدول العربية والإسلامية المعنية، ومطالبتها بالانسحاب من المفاوضات وعدم الاستجابة لمؤامرة تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في مواجهة العدو الصهيوني ومشروعه.

تطور موقف حماسة من التسوية السلمية:

بعدما كانت الحركة تعارض الحلول السلمية معارضة تتسم بالرفض المبدئي العام، وهو يلاحظ في ميثاق الحركة الصادر في ١٩٨٨/٨/١٨ فقد أوضحت في أدبياتها أنها لا ترفض المفاوضات كوسيلة من وسائل العمل السياسي بل إنها تنظر إلى المفاوضات والمشاريع المطروحة باعتبارها تتضمن تنازلات واستحقاقات تتناقض مع رؤية الحركة مبدئيًا وواقعيًا سواء على المدى المرحلي أم الاستراتيجي[١٩]، ومن هنا تأتي مشاركتها في تقديم تصورات تقييمية لإشكالات مسيرة التسوية بإطار فيه جزء كبير من التفصيل والتحليل، وهو ما لم يكن قائمًا حين كانت الحركة ترفض تلك المشاريع والأطروحات بلغة عمومية موجزة"[٢٠].

إن المدة الفاصلة بين ١٩٨٧/١٢/١٤ (تاريخ صدور أول بيان للحركة) و١٩٨٨/٨/١٨ (تاريخ إصدار ميثاق الحركة) لم تحمل تعديلات هامة فقد ركزت بيانات حركة "حماس" خلال سنواتها الثلاث الأولى على تجديد رفض الحلول السلمية المطروحة، ولا يكاد بيان يخلو من إشارة إلى هذا الأمر، إما بصفة عامة وإما برفض مبادرة وإما تحرك سياسي بعينه، ففي البيان الأول تقول الحركة "ليسمع العالم أجمع بأن الشعب الفلسطيني المسلم يرفض كل الحلول الاستسلامية، ويرفض المؤتمر الدول لأن ذلك لا يعيد لشعبنا حقوقه في وطنه وأرضه"[٢١].

ويأتي البيان رقم (٥) وفي معرض استعراض الأهداف المرحلية (الكلية) للحركة ليعيد التأكيد على ذلك أيضًا بقوله "رفض الحلول الاستسلامية، وقطع الخط المنحرف لكامب ديفيد، ورفض مشروع الحكم الذاتي، ورفض فكرة المؤتمر الدولي.

واستمرت بيانات الحركة خلال السنوات الثلاث من الانتفاضة الأولى في تأكيد موقفها من كل ما يتعلق بالتسوية السياسية للقضية الفلسطينية.

وفي أعقاب حرب الخليج الثانية، نشطت جهود التسوية السلمية بشكل ملحوظ من خلال حملة دبلوماسية أمريكية، وفي ٣٠ أكتوبر ١٩٩١ انعقد المؤتمر وكان إيذانًا ببدء مسيرة التسوية السلمية لبناء سلام في "الشرق الأوسط" والتي أسفرت عن جملة من التغيرات الجوهرية والوقائع الأولية على صعيد النزاع العربي – الإسرائيلي، أفرزت بدورها اتفاقات ومعاهدات بين إسرائيل من جهة وبين كل من منظمة التحرير الفلسطينية والأردن من جهة ثانية حتى مايو ١٩٩٦[٢٦].

تبنت حركة "حماس" خلال التحركات التي سبقت مدريد، وفيما تلا ذلك من تطورات موقفها الرافض أيضًا، واستمرت نداءاتها وأدبياتها في التعبير عن هذا الموقف، إضافة إلى استمرارها بتصعيد الانتفاضة وانطلاق عملها العسكري المنظم بعد ثلاثة شهور من بدء هذه العملية، وعززت بذلك من مقاومتها للاحتلال الإسرائيلي، إذ شهدت أعوام التسوية والمفاوضات تصعيدًا ملحوظًا في عمل "حماس" الانتفاضي والعسكري، وصولاً إلى تقديم تضحيات جسام قدمتها الحركة من خلال استهداف رموزها وبنيتها التنظيمية خاصة في السنوات الأربع لانتفاضة الأقصى.

كما أبدت حركة "حماس" قبولاً بمبدأ الهدنة إذ دعت مثلاً للتوصل إلى هدنة مع إسرائيل على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وهو حل سياسي يستدعي التفاوض والحوار المباشر أو غير المباشر، وليس فيها تسليم باغتصاب العدو للحقوق[٢٧] مع تأكيدها على عدم الاعتراف بإسرائيل من خلال اعتبارات وأسباب أوضحتها وهي:

الاعتبار الأول:

يتعلق بالبعد الاستراتيجي المتداخل مع الأيديولوجية الدينية في فكر حماس، فالمحددات والمنطلقات الفكرية في بداية تأسيسها ساهمت في تقييد خطوات حماس تجاه القبول بحل الدولتين ومن ثم الاعتراف بإسرائيل، إذ سيفسر اعتراف حماس بإسرائيل ومن ثم القبول بمبدأ حل الدولتين بأنه تنازل من قبل الحركة عن جزء أساسي من أراضي المسلمين، وهي أراضي فلسطين التاريخية[٢٨].

الاعتبار الثاني:

يتعلق بطبيعة تركيبة حركة حماس الداخلية (البنية التنظيمية) والتي تتكون من المتدينين. يشكل الدين الإسلامي عنصرًا أساسيًا من عناصر خطاب الحركة وبنيتها التكوينية، وهو ما انعكس على كثافة خطابها الديني الذي توجهه الحركة لعناصرها وقواعدها وخاصة فيما يتعلق بحشد وتعبئة المناصرين والمؤيدين. يجعل التثقيف الديني العالي لدى كوادر حماس من تبرير أي مشروع أو برنامج أو تحول سياسي ترغب الحركة القيام به في غاية الصعوبة خاصة بعد أن أصبح العامل الديني مرجعًا رئيسيًا لقواعدها في كافة مجالات الحياة[٢٩].

الاعتبار الثالث:

يتعلق بسعي حركة حماس للتمايز في مواقفها السياسية عن التنظيمات السياسية الفلسطينية الأخرى وخاصة حركة فتح ومنظمة التحرير.

مراحل الحركة تجاه العملية السياسية:

مر موقف الحركة إزاء مبدأ العملية السياسية تجاه القضية الفلسطينية بالمراحل التالية:

١- مرحلة إعلان الرفض المبدئي للحلول السياسية دون تفصيل.
٢- مرحلة إعلان رفض مترتبات أي مشروع أو اتفاق سياسي تتضمن التفريط بما يتبقى من حقوق الشعب الفلسطيني.
٣- مرحلة إعلان القبول بمبدأ الحل المرحلي ما لم يتضمن التفريط بما يتبقى من حقوق فلسطينية.
٤- مرحلة إبداء الاستعداد لقبول مبدأ إعلان الهدنة مع إسرائيل وفق شروط معينة، على ألا يعني ذلك الاعتراف السياسي بإسرائيل كدولة شرعية على أرض فلسطين.

٥- مرحلة التكيف مع مترتبات عملية التسوية، وإيجاد مبررات تخص الواقع الفلسطيني تزامنًا مع حالة الانتقال إلى العمل داخل السلطة، واعتلاء العمل الرسمي.

إن مبادرات حماس السياسية الجديدة تكتسب أهمية أكبر، فقد وافقت الحركة في برنامجها الانتخابي والحكومي على ضرورة إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وأعادت التأكيد على ذلك في وثيقتي الوفاق الوطني[٣٠] واتفاق مكة[٣١] اللتين جاءتا من خلال الإجماع الوطني عليهما. وترى توجهات أخرى أن هناك إمكانيات لتحقيق سلام دائم وعادل من خلال الهدنة وتسوية لجوهر قضايا حرب العام ١٩٤٨[٣٢].

ثالثًا: حركة "الجهاد الإسلامي" وعملية التسوية:

منذ أن بدأت عملية التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية فقد شكل موقف حركة الجهاد الإسلامي تجاه التسوية السياسية، وعملية السلام ذات الموقف والرؤية التي تبنتها حركة "حماس" تجاه تلك العملية، وبدت حالة من التناغم والتناسق واضحة، عبرت عنها طبيعة الخطاب السياسي الموحد للحركتين، وطريقة التحالفات المشتركة على الأرض. وكذلك التحديات الجسام التي تعرضت لهما، وحالة الضيق التي مارستها السلطة قبلهما كالتزام وسلوك تجاه الحركات المعارضة لاتفاق أوسلو.

إن مواقف الجهاد تجاه القضايا الرئيسية والكبير كمسألة السلام مع إسرائيل لم يتغير على الإطلاق، وأن فكر الجهاد الإسلامي لم يتغير، وخير دليل على صواب موقفها من اتفاق أوسلو هو ازدياد حضور الحركة في كافة المحافل، في الساحة الفلسطينية والمنطقة العربية عمومًا[٣٣].

وانطلاقًا من منطلقاتها تعتبر حركة الجهاد الإسلامي: فلسطين من النهر إلى البحر – أرض إسلامية عربية يحرم شرعًا التفريط في أي شبر منها، والكيان الصهيوني وجوده باطل، يحرم شرعًا الاعتراف به على أي جزء منها. لأنه يمثل رأس الحربة للمشروع الاستعماري الغربي المعاصر في معركته الحضارية الشاملة ضد الأمة الإسلامية[٣٤] "ووحدة القوى الإسلامية والوطنية على الساحة الفلسطينية، واللقاء في ساحة المعركة، شرط أساسي لاستمرار وصلابة مشروع الأمة الجهادي

ضد العدو الصهيوني لذا فكافة مشاريع التسوية التي تقر الاعتراف بالوجود الصهيوني في فلسطين أو التنازل عن أي حق من حقوق الأمة فيها، باطلة ومرفوضة"[٣٥].

ورأت الجهاد الإسلامي في اتفاق أوسلو الاتفاق بأنه يمثل "النقطة الأكثر ضعفًا في تاريخ الشعب الفلسطيني"[٣٦]. فما يجري في فلسطين في السنوات التي تلت هذه الاتفاقات من قتل واعتقال وهدم وانقسام في المواقف والاقتتال الداخلي هو نتاج وثمرة لاتفاق أوسلو المشئوم الذي مثل النكبة الحقيقية والكبرى للشعب الفلسطيني وقضيته، ومنذ يوم هذا الاتفاق المشئوم والشعب الفلسطيني يتعرض لحملة تضليل واسعة تستهدف حرف البوصلة واستبدال الأولويات والبرامج ومقايضتها بأجندات سياسية بعيدة كل البعد عن جوهر الصراع وحقيقته[٣٧]، "إن مشروع التسوية في نظر حركة الجهاد إنما هو مشروع تصفية القضية الفلسطينية تحت غطاء مشروع التسوية، وتحت ستار مشروع سلة أوسلو التي تعفي العدو الصهيوني من أي التزام يفرضه القانون الدولي على أي سلطة احتلال، وترى حركة الجهاد الإسلامي أن الإعلان عن إنهاء مشروع أوسلو والتخلي عن كافة التزاماته السياسية والأمنية، وإطلاق العنان للانتفاضة والمقاومة لمواجهة الاستيطان والعدوان الصهيوني هو الحل والمخرج الوحيد"[٣٨].

وبذلك عارضت حركة "الجهاد الإسلامي" كل الاتفاقات التي وقعت مع إسرائيل، واعتبرتها ضربًا للمقاومة من خلال التنسيق الأمني بين إسرائيل والأجهزة الأمنية الفلسطينية، وبدت الحركة أكثر تصعيدًا ورفضًا لخطة خارطة الطريق التي اعتبرتها تحولاً خطيرًا في طبيعة التنسيق الأمني.

رفضت "الجهاد الإسلامي" هذه الخطة ليس لقصورها في معالجة الاعتداءات الإسرائيلية، وعجزها عن تحقيق حلاً عادلاً فحسب، بل لما هو أبعد من ذلك، فخطة خارطة الطريق ما هي إلا تجديد لخطط "سلام" سابقة كلها تتحدث عن حل للقضية يتضمن أن يعطي الفلسطينيون كيانًا سياسيًا يسمى دولة على جزء من الضفة والقطاع مقابل اعتراف فلسطيني وعربي بالدولة العبرية والتنازل بالتالي عن حق الأمة الإسلامية في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨. ومنع المقاومة من ممارسة العمل الجهادي ضد إسرائيل[٣٩].

رفض (حركة الجهاد الإسلامي) لخطة خارطة الطريق[٤٠]:

إن رفض الحركة للخارطة ناتج عن اعتبارين:

١- فعلى المستوى المبدئي "موقفنا من هذه الخارطة هو نفس موقفنا من عملية التسوية برمتها، نحن نعتقد أن الاتفاقيات لا تصب في مصلحة الشعب الفلسطيني، لأن التسوية التي دخل فيها البعض متخليًا مسبقًا عن ٧٨% من أرض فلسطين التاريخية ثم نفاوض مع الصهاينة على الـ٢٢% الباقية، نحن لا نقبل بهذا في الأساس".

٢- أما فيما يتعلق بالعيوب، فالذي تحتوي عليه الخطة ليس عيوبًا فحسب ولو كانت مجرد عيوب لهان الأمر، لكنه تآمر أمريكي واضح على فلسطين وأهلها لمصلحة الجانب الصهيوني المحتل.

وهنا ترى "الجهاد الإسلامي" أن الانتفاضة انطلقت عندما وصلت التسوية إلى حائط مسدود، واصطدم رأس المفاوض الفلسطيني والصهيوني بجدار الثوابت الفلسطينية، ورفض الفلسطينيون التنازل عن حقوقهم[٤١].

وحددت "الجهاد الإسلامي" هدفين جوهريين لها لمواجهة خارطة الطريق وما قد يترتب عليها من إجراءات تقوم بها الحكومة الفلسطينية آنذاك[٤٢]:

(١) استمرار الانتفاضة والمقاومة طالما كان هناك احتلال.

(٢) الحفاظ على وحدة الشعب وعدم الانجرار إلى صدام فلسطيني فلسطيني.

وبناءً على ذلك فقد دعت الحركة إلى:

- مواصلة عمليات الجهاد والمقاومة ضد الاحتلال الصهيوني.
- رفض اعتقال المجاهدين من قبل أجهزة السلطة رضوخًا لإملاءات العدو.
- رفض نزع سلاح المقاومة. وعليه فلن نقبل بتسليم سلاحنا لأي طرف لأن هذا يعني رفع الراية البيضاء والاستسلام للعدو.
- رفض الاعتقال السياسي بتهمة التحريض أو أية ذرائع تخدم العدو.
- تفعيل الحوار مع كافة الأطراف في الساحة الفلسطينية وممارسة ضغط جماهيري على السلطة لمنعها من محاولة تجريد المجاهدين من سلاحهم والحيلولة دون اعتقالهم إن حركة "الجهاد الإسلامي" وهي ترفض العملية السلمية إنما تدلل ذلك بمعايير تلتزم بها وهذه المعايير هي:

١ـ معيار العقيدة:

ارتباطًا بمنطلق فهمها المنهجي للإسلام كعقيدة وشريعة ومنهج حياة واستنادًا إلى القرآن الكريم والسنة الصحيحة، ففلسطين مقدسة بالنسبة لها، ولا يجوز التفريط بها، وكل الاتفاقات السلمية لن تعيدها. وهنا تؤكد الحركة، أن الجهاد والمقاومة المسلحة هو الخيار الاستراتيجي لتحرير فلسطين، وهذا هو نهج الجهاد الإسلامي الذي لن تحيد عنه.

٢ـ المعيار التاريخي:

قد كانت فلسطين مركز المشروع المعادي الغربي للأمة الإسلامية حسب الحركة، وعمل الغرب ضد العالم الإسلامي وتمركز داخل فلسطين بإنشاء الكيان الصهيوني، جاء ذلك بعد إتمام القضاء على النظام السياسي الإسلامي، وإنشاء الدولة القطرية وتكريس التغريب كنمط ثقافي وحياتي لدول المنطقة. لذلك "الجهاد الإسلامي" تحافظ على الإرث التاريخي للأمة الإسلامية والعربية من خلال مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، ورفض التنازل[٤٣].

٣ـ المعيار الواقعي:

إن دراسة الحركة لمجريات الواقع على الأرض، من قيام إسرائيل بممارسة عدوان كبير على الشعب الفلسطيني، والشعوب العربية الأخرى مثل سوريا ولبنان، وإنشاء الجدار العازل، وتوسيع وبناء المستوطنات، واقتلاع الأراضي من أصحابها، وتهويد مدينة القدس، وضرب مراكز السلطة خلال انتفاضة الأقصى، يؤكد عدم رغبة إسرائيل في تحقيق سلام مع الشعب الفلسطيني، لذلك لا يجوز التماشي مع الاحتلال بالمفاوضات والتنسيق الأمني، إن الخيار الأمثل هو مواجهة إسرائيل عسكريًا حتى يتم التخلص منها. من هذا المنطلق كان موقف "الجهاد الإسلامي" الرافض للعملية السلمية[٤٤].

خلاصة القول أن "حركة الجهاد الإسلامي" قد التزمت موقفها تجاه العملية السلمية الرافض لكل مقررات الاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية عقب اتفاق "أوسلو"، وتؤكدها حقها في الجهاد والمقاومة، حيث تولى اهتمامها لتطوير عملها العسكري، والتفرغ لمواجهة الاحتلال كأساس أيديولوجي، وكاعتبار أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية، والدراسة لم تلحظ أي تغيير على مواقف الحركة

التي أعلنتها في أدبياتها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فعملها السياسي مازال محكوم برفضها المشاركة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية لاعتبارها ترجمة لعملية التسوية.

المبحث الرابع: العلاقة ما بين حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي":

تكمن أهمية دراسة العلاقة ما بين ذات الحركات الإسلامية حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" من خلال ارتباطهما بالانتماء لأيديولوجية واحدة، فكلتاهما تعبران عن الخط الأيديولوجي الإسلامي في فلسطين، واعتبار أن الإسلام منهج عمل وحياة في ممارسة العمل السياسي. ومع ذلك مرت العلاقة بين الحركتين في مد وجذر، واتفاق واختلاف، مما جعل رصد هذه العلاقة من ضرورات البحث لدى أبناء الحركتين، وكذلك المهتمين بظاهرة الإسلام السياسي في فلسطين والدراسة تناولت مواطن الاختلاف والاتفاق في طبيعة الممارسة التنظيمية والسياسية لهما من خلال عناصر الدراسة.

أهم مسائل الخلاف تمثلت بالآتي:

- حول علاقة "الجهاد الإسلامي" بـ جماعة الإخوان المسلمين، تعتبر "الجهاد الإسلامي" نفسها حركة مستقلة منذ البداية، وليس لها أية تبعية لأية جهة أخرى، وإصرار "حماس" على القول بأن "الجهاد الإسلامي" خرج من رحم (الإخوان المسلمين)، وعليه العودة للحركة الأم[٤٥].
- ترى حركة "الجهاد الإسلامي" أن وجود فصيلين إسلاميين على الساحة الفلسطينية له فوائد، فهو عامل تنشيط وتحفيز وتطوير وتصحيح لكل واحدة من الحركتين، بينما تصرفت "حماس" في السابق على أرضية أنها تصر على اعتبار نفسها الممثل الشرعي والوحيد للحالة الإسلامية بسلطان التفوق العددي الذي تتمتع به[٤٦].
- موقف "الجهاد الإسلامي" أن إنشاء "حماس" قرب المسافة بين الجهاد الإسلامي والإخوان المسلمين، والمسافة بين الجهاد الإسلامي و"حماس"، إلا أنه لم يقض على التباينات في الرؤيا بين الجهاد الإسلامي وبينهما، حول مسائل عديدة لا يمكن التقليل من أهميتها، يقف منها الجهاد الإسلامي موقفًا فيه عدم تطابق مع كل من "حماس" وجماعة الإخوان المسلمين[٤٧].

وإذا كانت مسائل الخلاف هذه قد توارت بفعل تطورات الأحداث الكبرى على الساحة الفلسطينية، إلا أن ثمة مسألتين هامتين لازالتا موضع الخلاف وهما: المشاركة في النظام السياسي الفلسطيني، ومشروع الهدنة طويلة الأجل الذي تعرضه "حماس".

١- المشاركة في العملية السياسية:

بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات وتولي محمود عباس رئاسة السلطة الفلسطينية، وطرح مشروع الانتخابات التشريعية، اشتد الجدال بين عناصر الاتجاه الإسلامي حول شرعيتها وعدم شرعيتها، وكان الجدل حول هذا الأمر قد بدأ منذ أواخر عهد الرئيس ياسر عرفات، عندما ظهرت بوادر ميله إلى إجراء انتخابات بلدية في بعض المواقع، عندها أخذت عناصر "حماس"، تعقد اجتماعات وتصدر بيانات تجيز المشاركة الإسلامية في الانتخابات عمومًا، وهو ما عارضته الجهاد الإسلامي واعتبرت أن المشاركة في الانتخابات التشريعية يعتبر من الناحية العملية مشاركة في اتفاقيات أوسلو المحرمة شرعًا لأن المجلس التشريعي ترجمة لها.

وجادلت "حماس" بأن دخولها المجلس التشريعي سيجعلها قوة صلبة معارضة ومانعة للمتنفذين في منظمة التحرير من توقيع اتفاقية صلح مع الكيان الصهيوني، وستكون هذه الكتلة قادرة على التصدي للفساد المستشري في أجهزة السلطة الفلسطينية[٤٨].

ورأت مصادر من الجهاد الإسلامي أن المجلس التشريعي الفلسطيني شأنه كشأن الهيئات البرلمانية في العالم الثالث كله، لم تقم من أجل ضغط عمل الحاكم ولا لمحاسبته وإعفائه عند الضرورة، ولا لمحاربة الفساد وكشف الفاسدين[٤٩].

إن الجهاد الإسلامي لا توافق على "فقه المصلحة" الذي طرحته "حماس" لتبرر دخولها التشريعي وما أعقبه من انغماس هذه السلطة الواقعة تحت الاحتلال مشاركة أو منفردة[٥٠]. إن حركة "الجهاد الإسلامي" قد أحجمت كليًا وبصورة لا تقبل التأويل عن أية مشاركة في هذه العملية السياسية التي هي سبة وعار على الشعب الفلسطيني، فاستراحت من المسؤولية التي حملتها "حماس" على عاتقها، ولطالما نصحت "الجهاد الإسلامي" حركة "حماس" ألا تخطو خطوة واحدة في هذا المنزلق، أما وقد حصل ما حصل، فإن الجهاد الإسلامي يؤيد "حماس" في موقفها الرافض للاعتراف بالكيان

الصهيوني، ويؤيد تواصل المقاومة ضدها ولقد زاد العدوان الصهيوني الأخير التقارب بين الحركتين"[٥١].

٢- أوجه الخلاف بين الحركتين حول مشروع الهدنة الذي تتبناه "حماس":

تقدمت "حماس" بمبادرات عدة لعقد هدنة مع المحتل الصهيوني لم توافق عليها الجهاد الإسلامي. إن المتأمل في سياسة حركة "حماس" في هذا المجال يدرك أنها تقدمت بهذه المبادرات من غير تنسيق مع حركة "الجهاد الإسلامي". أبرزها مبادرة الدكتور محمود الزهار الذي قُدم في آذار/ مارس ١٩٨٨ إلى وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك (شمعون بيرس) والذي يشير إلى حلين: أحدهما فورى والآخر مؤجل[٥٢].

الحل الفورى:

١. إعلان إسرائيل نية الانسحاب من الأراضي التي أُحتلت عام ١٩٦٧ بما فيها القدس.
٢. توضع الأراضي المحتلة وديعة في يد الأمم المتحدة.
٣. يسمى الشعب الفلسطيني ممثليه من الداخل والخارج بالطريقة التي يرتئيها، من دون أن يكون لإسرائيل الحق في الاعتراض، إلا إذا أعطى الشعب الفلسطيني حق الاعتراض على ممثلي إسرائيل.

تبدأ المباحثات بين الممثلين بشأن النقاط المتعلقة بالحقوق كافة بالوقت الذي يوافق عليه الطرفان.

أما الحل المؤجل:

فهو إخراج طبيعة الصراع من الدوائر الضيقة إلى الدوائر الأوسع، وهي إسلامية الطرح وربط قضية فلسطين بالشعوب المسلمة ربطًا عقديًا، لأن الموقف وطبيعة الظرف والعوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية تضغط نحو التعامل مع هذا الحل.

وهنا يصف البعض بأن طوال الوقت ظلت العلاقة بين جناحي العمل الإسلامي المقاوم تتسم بالحساسية، الأمر الذي يبدو طبيعيًا في واقع الحال، فهما يتنافسان على ذات الجمهور، وربما ذات منابع الدعم، كما كان لبعض الحساسيات

القديمة بين بعض رموز الحركتين في قطاع غزة دورها في تأجيج الخلافات بين حين وآخر، إلا أن ذلك لم يدفع الخلافات نحو مستوًى غير مقبول[٥٣].

وحول عدم دمج الحركتين، يرى باحثون أن الإجابة تبدو معقدة، إذ ستدخل في الأطر النفسية والعوامل البشرية التقليدية أكثر من الجوانب السياسية، فهناك عددًا كبيرًا من الحالات المشابهة التي تتوفر فيها حركات تتبنى ذات الأيديولوجيا ولها ذات الأهداف السياسية لكنها لم تندمج، ولا حاجة لتعداد الأمثلة، بل إن بعض الحالات قد ذهبت بعيدًا في الخصومة كما هو حال الجبهة الإسلامية للإنقاذ و(حركة مجتمع السلم) في الجزائر[٥٤].

ويبدو أن حركة "حماس" التي تعاني من علاقات سيئة مع أكثر الأطراف في الساحة الفلسطينية (فتح وقوى اليسار والسلفية الجهادية) لا تريد خسارة الجهاد أيضًا رغم شعورها بأن الأخيرة لا تناصرها بما يكفي في صراعها المحتدم مع حركة فتح[٥٥].

من المؤكد أن مسيرة الأحداث منذ انتخابات مطلع ٢٠٠٦ قد باعدت سياسيًا بعض الشيء بين حركة الجهاد وحركة "حماس"، وبالطبع بسبب رفض الأولى مبدأ دخول الانتخابات في ظل أوسلو. صحيح أن فرصتها في الحصول على نسبة معتبرة (لو شاركت) لم تكن كبيرة، لكن ذلك لم يكن السبب وراء عدم المشاركة. وعمومًا كان بوسعها الحصول على المرتبة الثالثة من دون شك في القائمة النسبية، حتى لو صعب عليها الحصول على مقاعد في الدوائر[٥٦].

وكما عانت "حماس" من الخطاب السلفي المتشدد، الأمر الذي أسفر عن صدامات مسلحة معروفة، عانت الجهاد من ذات الخطاب بشقيه الجهادي والتقليدي، وبالطبع على خلفية تلقي الدعم من إيران، وتهمة التسامح مع التشييع في الضفة والقطاع، رغم أن الدعم الإيراني للحركتين ليس خافيًا على أحد، وهو دعم اعتمدت عليه الجهاد أكثر من "حماس"[٥٧].

الدراسة ترى أنه في أي حال، فإن حركة الجهاد كانت ولا تزال رقمًا مهمًا في الساحة الفلسطينية، وتزداد أهميتها هذه الأيام في ضوء مأزق حماس في السلطة ومتطلباتها، ومن الضروري أن تحافظ الحركة على تميزها برفض كل ما من شأنه المس بثوابت القضية بمفرداتها الأصيلة من دون الخوض فيما يُقبل وما لا يُقبل من

حلول، ففلسطين محررة من النهر إلى البحر: أحد مبادئ الجهاد الإسلامي التي مازالت متمسكة بها، في حين أن حركة حماس تتحدث منذ فترة عن دولة على حدود العام ١٩٦٧ وهذا الفارق الرئيسي الذي يتطلع إليه المجتمع الدولي لقبول حركة مقاومة من عدمه ودخولها إلى الحلبة السياسية[٥٨].

الدراسة ترى أن خلافات حادة قد تنشأ بين حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" إذا حسمت الأولى طريقها نحو العمل السياسي البحت، ولجأت عبر وسطات دولية إلى فتح حوار مباشر أو غير مباشر مع إسرائيل، بعد الخناق الذي تتعرض إليه "حماس" بعد سقوط الإخوان المسلمين في مصر، وتعرض حكومة "حماس" لضائقة مالية كبيرة، وحرصها على الإبقاء على التهدئة مع إسرائيل، مما يعني ممارسة حماس ضغوطًا على الجهاد الإسلامي لمنعها من مهاجمة إسرائيل، حتى لا تنهار التهدئة.

النتائج:

١- إن تلك الحركتين كان لها دورًا مميزًا في العمل الوطني الفلسطيني من خلال مقاومة الاحتلال رغم ما شابها من بعض سلوكيات ومسلكيات نمت عن أجندات خارجية تعارض المصلحة الوطنية الفلسطينية. وتعبر عن حالة التناقض ما بين الوطنية والأممية، وما بين الديني والسياسي.

٢- سعت حركة حماس لتأسيس نظام سياسي جديد ومرجعية جديدة ترتبط بفكرها وأصولها أي جماعة الإخوان المسلمين، واتضح ذلك بشكل قاطع منذ نشأتها عام ١٩٨٧.

٣- اعتبرت حركة الجهاد الإسلامي الإطار الثاني الممثل لحركات الإسلام السياسي في فلسطين،حيث انتقدت حركة الجهاد ما سمته سكونية مناهج التكوين لدى جماعة الإخوان، والتخبط في طرق العمل، وإهمال جانب التخطيط وطغيان مبدأ السلامة والمبالغة فيها.

٤- اتفاق الحركات الإسلامية وتشابك مواقف حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" في رؤيتهما لطبيعة الصراع مع المشروع الصهيوني، من خلال فهم أن الصراع على فلسطين، لا يرجع لعوامل محلية أو إقليمية، ولا لصراع قوى داخلية، بل هو في جوهره صراع دولي، خلقته واشتركت فيه القوى الأوروبية الاستعمارية.

٥- فشل الحركات الإسلامية في إدارة الصراع، وسبل حله لمعوقات ذاتية تعيشها تلك الحركات، ولمعوقات وتحديات تواجه الحركات الإسلامية عربيًا ودوليًا، وغياب الاستراتيجية الوطنية الموحدة لمواجهة الصراع مع إسرائيل.

٦- الاختلاف بين الحركتين في رؤيتهما للجانب السياسي من خلال اتجاه المشاركة في الانتخابات التشريعية التي جرت في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٦، فبعد رفضهما المشاركة في الانتخابات التشريعية الأولى عام ١٩٩٦، وافقت "حماس" على المشاركة في الانتخابات الأخيرة، على الرغم من أن المسوغات القانونية لفترتي الانتخابات واحدة، في حين رفضتها "الجهاد الإسلامي" وأوضحت مبررات هذا الرفض.

٧- تفضيل "الجهاد الإسلامي" عدم التركيز على المؤسسات السياسية.

التوصيات:

١- على حركة "حماس" أن تعيد حساباتها وتقوم بمراجعة سياسية لمجمل مواقفها السابقة من الوطنية الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية.
٢- على حركة "فتح" الاعتراف بدور حركة حماس فهي جزء رئيسي من المكونات السياسية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، وهي في حالة اشتباك سياسي مع الاحتلال، إلى جانب أن لها ثقل شعبي وتأتي في المرتبة الثانية بعد حركة فتح.
٣- اعتماد المراجعة النقدية الشمولية التي تؤسس لاستراتيجية وطنية كضرورة وطنية.
٤- الدعوة إلى الحوار الوطني والديمقراطي الجاد والشمولي للوصول إلى إعادة صياغة المشروع الوطني الفلسطيني (مقاومة، مؤسسات وطنية، وحدة وطنية).
٥- وقف حالة التناقض ما بين الديني والوطني، وتوظيف كل عناصر القوة لدى الحركات السياسية الفلسطينية في خدمة الأهداف الوطنية والتخلص من الاحتلال، ومواجهة الاستيطان، وتهويد مدينة القدس، وجدار الفصل العنصري، وتحقيق وحدة التمثيل الفلسطيني في الخارج.
٦- دعوة الكل الوطني حركات ومؤسسات ونقابات ومجتمع مدني بتعزيز ثقافة التسامح والتشاركية، وتبني القيم الديمقراطية، والدعوة إلى الانتخابات في كل مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني.

المراجع:

١. غسان سلامة، التسوية: الشروط، المضمون، الآثار، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٩٤، ص٧.
٢. د. محمد عبد السلام سلامة، الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وقضايا المرحلة النهائية بين قواعد القانون واختلاف القوى والموازين، شبكة المعلومات الجامعية، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠١، ص٥٧.
٣. فريد بن بلعيد، إدارة أوباما وعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ٢٠٠٨-٢٠١٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولد معمري، الجزائر، ص١٠٤.
٤. محمود عباس، طريق أوسلو، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١، بيروت، ١٩٩٤، ص٤٠.
٥. محمود جرابعة، حركة حماس مسيرة مترددة نحو السلام، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، ٢٠١٠، ص١٢.
٦. مقابلة مع نافذ عزام، عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي في مكتبة بتاريخ ٢٠١٢/٤/٥.
٧. لمزيد من التفاصيل حول موقف حماس من عملية التسوية. انظر: د. محمود الزهار، إشكاليات الخطاب السياسي الإسلامي المعاصر، دار المستقبل، الخليل، ١٩٩٨.
٨. د. ناصر الدين الشاعر، أوراق في الفكر والسياسة الإسلامية والفلسطينية المعاصرة.. عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية وجهة نظر إسلامية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، آذار – مارس ١٩٩٩، ص٥٧.
٩. د. ناصر الدين الشاعر، أوراق في الفكر والسياسة، المرجع السابق.
١٠. د. محمود الزهار، إشكاليات الخطاب السياسي الإسلامي، دار المستقبل، الخليل، ١٩٩٨.
١١. د. ناصر الدين الشاعر، أوراق في الفكر والسياسة الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص٥٨.
١٢. بيان (حماس) رقم (٨٠) بتاريخ ١٩٩١/١٠/٢٩.
١٣. د. ناصر الدين الشاعر، أوراق في الفكر والسياسة، مرجع سبق ذكره، ص٦٥.
١٤. ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، الصادر في غزة، ١٩٨٨/٨/١٨.
١٥. بيان "حماس" الخاص، بعنوان "بيان هام صادر عن المكتب السياسي لحركة "حماس" حول التطورات الأخيرة" فلسطين، بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢١.
١٦. بيان "حماس"، المرجع السابق.
١٧. مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور محمود الزهار عضو المكتب السياسي لحركة "حماس"، في منزله بغزة، يوم ٢٠١٢/١٠/١١، الساعة الثالثة عصرًا.
١٨. أحمد منصور، أحمد ياسين شاهد على عصر الانتفاضة، مصدر سابق، ص٢٨٨.

١٩. د. ناصر الدين الشاعر، أوراق في الفكر والسياسة الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص٣٤.
٢٠. د. ناصر الدين الشاعر، أوراق في الفكر والسياسة الإسلامية، المرجع السابق.
٢١. البيان الأول لحركة "حماس" مرجع سبق ذكره.
٢٢. د. جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص١٢.
٢٣. خالد مشعل يتذكر، الحلقة الرابعة، مرجع سبق ذكره.
٢٤. محمود جرابعة، حركة حماس مسيرة مترددة نحو السلام، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسيحية، رام الله، ٢٠١٠.
٢٥. محمود جرابعة، حركة حماس مسيرة مترددة نحو السلام، المرجع السابق.
٢٦. وثيقة الأسرى، هي وثيقة جاءت بمبادرة الأسرى تم تطويرها إلى مبادرة الوفاق الوطني، تمت صياغتها في ٢٠٠٦/٦/٢٧، بعد أحداث دامية وقعت ما بين حركتي فتح وحماس، وقعت عليها جميع الفصائل الفلسطينية باستثناء حركة الجهاد الإسلامي، وتضمنت بنود الوثيقة إدانة وتحريم استخدام السلاح لفض النزاعات الداخلية، ونصت على ضرورة
٢٧. إصلاح المؤسسة الأمنية وتطورها وضرورة تنظيم العلاقة مع المقاومة، وتنظيم سلاحها وحمايته، ودعت إلى احترام صلاحيات كل من الرئيس ورئيس الوزراء وفق القانون الأساسي، وتشكيل حكومة وحدة وطنية.
٢٨. جاء اتفاق مكة بدعوة من العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز، للفرقاء الفلسطينيين، وبالتحديد حركتي "حماس" و"فتح" لوقف الاقتتال الفلسطيني، الذي راح ضحيته المئات من أبناء الشعب الفلسطيني، وبعد فشل كل الوسطات لوقف شلال الدم الفلسطيني، تم الاتفاق في مكة في ٢٠٠٧/٢/٨، على حرمة الدم الفلسطيني، ووقف حالة القتال بين الحركتين، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، والمضي قدمًا في تفعيل وإصلاح منظمة التحرير، كما اتفقا على مبدأ الشراكة السياسية، وكسر احتكار حركة فتح لمؤسسات السلطة، وإعادة ترتيب الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية. لمزيد من التفاصيل حول الخلاف بين حماس وفتح. انظر: حسن أبحيص ووسائل سعد، في التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية، ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مصدر سبق ذكره، ص ص٥٥-٦٣.
٢٩. رسالة وزير الداخلية هاني القواسمي الموجهة إلى رئيس الحكومة إسماعيل هنية في تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧.
٣٠. أحمد يوسف، فكر "حماس"، المرجع السابق.
٣١. د. فتحي الشقاقي، المنهج، مرجع سبق ذكره، ص٤١٩.
٣٢. مقابلة أجراها الباحث مع السيد نافذ عزام، عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي في مكتبه بتاريخ ٢٠١٢/٤/٥.
٣٣. حركة الجهاد الإسلامي من الانتخابات، مجلة النهج، إصدارات حركة الجهاد الإسلامي، غزة، العدد (٣)، نوفمبر ٢٠٠٥.

٣٤. حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، المرجع السابق.
٣٥. حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، المرجع السابق.
٣٦. حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، المرجع السابق.
٣٧. د. فتحي الشقاقي، المنهج... مقدمة حول مركزية فلسطين والمشروع الإسلامي المعاصر، بيت المقدس للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، فلسطين، ١٩٨٩.
٣٨. بيان صادر عن حركة الجهاد الإسلامي بتاريخ ١٢-٦-٢٠٠٤.
٣٩. رمضان شلح مستعدون للدخول في غرفة عمليات مشتركة، صحيفة القدس العربي، ٢٠٠٤/٥/٢٢.
٤٠. رمضان شلح، المرجع السابق.
٤١. يوسف عارف الحاج محمد، المسيرة الجهادية لحركة الجهاد الإسلامي، في فلسطين، مؤسسة مهجة القدس، غزة، ٢٠٠١، ص٨٦.
٤٢. د. فتحي الشقاقي، المنهج، مرجع سبق ذكره، ص٥١١.
٤٣. يوسف عارف الحاج محمد، مرجع سبق ذكره، ص٨٦.
٤٤. الجهاد الإسلامي في فلسطين، منشورات حركة الجهاد الإسلامي، بيت القدس للصحافة والطباعة والنشر، ١٩٨٩، ص٤.
٤٥. د. خالد الحروب، حماس الفكر والممارسة السياسية، مرجع سبق ذكره، ص١٤٣.
٤٦. يوسف عارف الحاج، المسيرة الجهادية لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، مرجع سبق ذكره.
٤٧. بيان صادر عن حركة المقاومة الإسلامية حماس حول المشاركة في الانتخابات التشريعية، بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٥.
٤٨. بيان صادر عن حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٣٠.
٤٩. يوسف عارف الحاج، المسيرة الجهادية لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، مرجع سبق ذكره.
٥٠. يوسف عارف الحاج محمد، المسيرة الجهادية، المرجع السابق.
٥١. د. خالد الحروب، "حماس" الفكر والممارسة السياسية، مرجع سبق ذكره، ص٨٠.
٥٢. مقابلة مع الدكتور زيادة أبو عمرو، مرجع سبق ذكره.
٥٣. مقابلة مع الدكتور زياد أبو عمرو، المرجع السابق.
٥٤. يوسف عارف الحاج محمد، مرجع سبق ذكره، ص١٠٣.
٥٥. خالد زواوي، مرجعية الخطاب السياسي الإسلامي في فلسطين، مرجع سبق ذكره، ص٢٧٢.
٥٦. خالد زواوي، مرجعية الخطاب السياسي الإسلامي، المرجع السابق.
٥٧. عبد الحي علي قاسم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حماس، مرجع سبق ذكره، ص٦٢.